الأمم المتحدة

A/70/867–S/2016/431

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
10 May 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السبعون
البند ٤٤ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الحادية والسبعون

رسالة مؤرخة ٥ أيار/مايو ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة ٤ أيار/مايو ٢٠١٦ موجهة إليكم من ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص، محمد دانا (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٤٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ي. هاليت شيفيك
الممثل الدائم

170516 120516 16-07584 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٥ أيار/مايو ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أكتب إليكم ردا على الرسالة المؤرخة ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٦ الموجهة إليكم من ممثل القبارصة اليونانيين في نيويورك والمعمَّمة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن (A/70/841-S/2016/364)، والتي تتضمن مرة أخرى تأكيدات مغلوطة مماثلة للتأكيدات الواردة في رسائله السابقة. ولوضع الأمور في نصابها، أود أن أوجه عنايتكم الكريمة إلى ما يلي.

بادئ ذي بدء، وفي ما يتعلق بالادعاءات بشأن ما يُسمَّى ''خروقات قواعد الحركة الجوية الدولية'' و ''انتهاكات تركيا للمجال الجوي الوطني لجمهورية قبرص''، أودُّ التأكيد مجددا أن الرحلات الجوية داخل المجال الجوي السيادي للجمهورية التركية لشمال قبرص تتم بكامل علم سلطات الدولة المعنية وموافقتها، وليست للإدارة القبرصية اليونانية في جنوب قبرص أية ولاية أو سلطة عليها من أي نوع كان. فهيئة الطيران المدني للجمهورية التركية لشمال قبرص هي الهيئة المختصة الوحيدة التي تقدم خدمات الحركة الجوية ومعلومات الطيران داخل المجال الجوي الوطني الخاص بها. وفيما يتعلق بالادعاءات الباطلة المتكررة بشأن ''إصدار تنبيهين إلى الطيارين بصورة غير قانونية''، يجب التشديد على أن الأنشطة التي تجري في مجال إركان للإرشاد الجوي، والتي تتطلب إصدار تنبيهات للطيارين، إنما تجري بالتنسيق مع السلطات المختصة في الجمهورية التركية لشمال قبرص وفقا للمادة ٣ من اتفاقية الطيران المدني الدولي (اتفاقية شيكاغو).

كما أن الادعاء الوارد في تلك الرسالة بشأن الموانئ القبرصية التركية لا أساس له من الصحة، بالنظر إلى أنه ليست للإدارة القبرصية اليونانية أية ولاية أو سيطرة على شمال قبرص. وإضافة إلى ذلك، فإن هذا الادعاء يتجاهل الحقائق الراهنة على الأرض، أي وجود دولتين مستقلتين تتمتعان بالحكم الذاتي على جزيرة قبرص، وتمارس كل منهما السيادة والولاية داخل إقليمها.

أما في ما يتعلق بالادعاءات الباطلة المتكرِّرة بشأن مطار إركان في الشمال، فلا بد من التشديد مجددا على أن مركز إركان للمراقبة الجوية ومطار إركان المتقدِّمين تكنولوجيا في شمال قبرص ما برحا يقدمان خدمات الحركة الجوية المنتظمة والموثوقة والمأمونة منذ أن رفض القبارصة اليونانيون في عام ١٩٧٧ توفير خدمات الحركة الجوية في الجزء الشمالي من الجزيرة، تمشيا مع سياسة العزلة التي فرضوها على الشعب القبرصي التركي. ومنذ ذلك

الحين، تتم جميع الرحلات الجوية داخل المجال الجوي السيادي للجمهورية التركية لشمال قبرص بعلم تام من إدارة الطيران المدني التابعة لها وبترخيص منها، وليست للإدارة القبرصية اليونانية في جنوب قبرص أية ولاية أو سلطة عليها.

وعلاوة على ذلك، فإن العزلة المفروضة على القبارصة الأتراك، التي يحاول الجانب القبرصي اليوناني تكريسها عن طريق تشجيع المجتمع الدولي على اعتبار جميع المطارات والموانئ في شمال قبرص ''غير قانونية''، مخالفة تماما للقانون الدولي وللدعوة التي وجهها الأمين العام آنذاك كوفي عنان في تقريره إلى مجلس الأمن المؤرخ ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٤ (S/2004/437)، حيث قال بوضوح: ''آمل أن يكون بوسعهم [أي أعضاء مجلس الأمن] أن يضربوا مثالا قويا لجميع الدول على التعاون، سواء على الصعيد الثنائي أو في المنظمات الدولية، على رفع القيود والعراقيل غير الضرورية التي يترتب عنها عزل القبارصة الأتراك وعرقلة تقدمهم، اعتبارا بأن هذا التدبير يتوافق وأحكام قراري مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤)''.

وتستوفي تشريعات الجمهورية التركية لشمال قبرص فيما يتعلق بسلامة الطيران جميع معايير منظمة الطيران المدني الدولي وتوصياتها، إذ توفر ملاحة جوية مأمونة وسريعة للطائرات التي تهبط في مطار إركان أو تقلع منه والتي تستخدم المجال الجوي للجمهورية التركية لشمال قبرص. وجميع المطارات في شمال قبرص تستوفي تماما المعايير الدولية، وتُخصَّص لها الاستثمارات اللازمة التي تمكّنها من مواكبة التطور التكنولوجي. ولقد زيد عدد مراقبي الحركة الجوية تبعا لتزايد عدد الرحلات الجوية على مرِّ السنين، ويتعاون مركز المراقبة الجوية في إركان تعاونا منتظما وموثوقا مع مركز المراقبة الجوية في أنقرة لضمان سلامة سير كل الرحلات الجوية في المنطقة. وفي عام ٢٠١٥ وحده، بلغ عدد الركاب الذين استخدموا مطار إركان نحو ٣ ٥٠٠ ٠٠٠ راكب (مقارنةً بـ ٣ ٢٥٠ ٠٠٠ راكب في عام ٢٠١٤)، ويُتوقع أن يسجِّل هذا العدد زيادة بنسبة ٧ في المائة في عام ٢٠١٦. وعلاوة على ذلك، في عام ٢٠١٥، استخدمت نحو ٢٦ ٠٠٠ طائرة مطارَ إركان للوصول والمغادرة، واستخدمت نحو ٢١٠ ٠٠٠ طائرة مجال إركان للإرشاد الجوي، ويُتوقَّع أيضا أن يزيد هذان العددان بنسبة ٧ في المائة في عام ٢٠١٦. وفي هذا الصدد، لا بد من التشديد على أن الجانب القبرصي التركي ملتزم بالتمسك بأعلى المعايير في مجال سلامة الملاحة الجوية بما يتماشى تماما مع اتفاقية شيكاغو لعام ١٩٤٤، وأنه مستعد للتعاون مع السلطات القبرصية اليونانية بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية.

وفي حين تسجل مفاوضات التسوية الشاملة تقدما حثيثا في أجواء تسودها الرغبة في التوصل إلى نتائج، أرى أن من الضروري التشديد على ضرورة توجيه كافة جهودنا نحو تحقيق تسوية عادلة ودائمة للنزاع في قبرص تنسجم مع المعايير التي وضعتها الأمم المتحدة ومع الإعلان المشترك المؤرخ ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤، اللذين يتوخيان قيام شراكة جديدة على أساس المساواة السياسية بين شعبي الجزيرة في إطار نظام اتحادي يضم منطقتين وطائفتين ويتكوَّن من دولتين متساويتين في المركز. وعلاوة على ذلك، ينبغي تذكير الإدارة القبرصية اليونانية مجددا بأن نظيرها كان دوماً ولا يزال هو الجانب القبرصي التركي، لا تركيا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهيب بالجانب القبرصي اليوناني وقف هذا الخطاب الذي عفا عليه الزمن والمفضي إلى نقيض ما هو مراد منه، والذي لا يعكس الرؤية المشتركة وروح التعاون اللتين أعرب عنهما قادة الطائفتين في الجزيرة منذ معاودة محادثات التسوية في أيار/مايو ٢٠١٥. وبصفتنا شريكي المستقبل في جزيرة قبرص، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أبدا أن حلَّ المشكلة القبرصية سيعالج بصفة شاملة جميع القضايا العالقة بين الجانبين وينبغي بالتالي لكل جهودنا أن تركز على السعي إلى بلوغ الهدف النهائي المتمثل في التسوية.

وختاماً، أود التأكيد مجدداً أننا ملتزمون من جهتنا، بوصفنا الجانب القبرصي التركي، بالثبات على موقفنا البنَّاء والإيجابي في إطار مهمة المساعي الحميدة التي تضطلعون بها في قبرص، ونشجع جيراننا القبارصة اليونانيين على سلوك مسار مماثل.

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٤٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد دانا
ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص